أحكام امتثال المُورّدين الخاصة بشركة **JOHNSON CONTROLS**

أحكام امتثال المُورّدين الخاصة بشركة **JOHNSON CONTROLS** ("أحكام الامتثال") تُكمِل وتُضاف بموجبه إلى هذه "الاتفاقية" المبرمة بين شركة Johnson Controls، Inc. و/أو أي من الشركات التابعة لها (يُشار إليهم بشكل فردي وجماعي بوصف "JCI" أو "المشتري") والمُورّد المحدد في "الاتفاقية"، بغض النظر عن الاسم أو الشكل الموجود في هذه الاتفاقية وأي أمر شراء ذي صلة أو بيان عمل أو أي مستند آخر للطلب. يمكن أيضًا الإشارة إلى المُورّد باسمه القانوني، أو اختصار له، أو "البائع"، أو "الاستشاري"، أو "المقاول من الباطن" أو أي مصطلح آخر محدد. يمكن أيضًا الإشارة إلى JCI والمُورّد على أنهما "طرف" ومعًا باسم "الأطراف".

في حالة وجود أي تعارض بين أحكام الامتثال هذه والشروط المنصوص عليها في الاتفاقية، ما لم يتم تعديلها صراحةً كتابةً من خلال المفاوضات بين الطرفين، فإن الأحكام المنصوص عليها في هذه الاتفاقية هي التي تحكم وتسود.

1.1 لا توجد وسائل غير لائقة للحصول على الأعمال. تعتزم JCI والمُورّد عدم إجراء أي مدفوعات أو تحويلات للقيمة يكون لها غرض أو تأثير رشوة عامة أو تجارية، أو قبول الابتزاز أو الرشاوى أو الإذعان لها، أو غير ذلك من الوسائل غير القانونية أو غير اللائقة للحصول على الأعمال.

1.2 حظر الرشاوى. لا يجوز للمُورّد، بشكل مباشر أو غير مباشر، دفع أي أموال أو أي شيء ذي قيمة (مثل الهدايا أو المساهمات أو السفر أو الترفيه) أو تقديمه أو التصريح به أو الوعد به لأي شخص أو مؤسسة، بما في ذلك أي موظف لدى المُورّد أو عملاء JCI، أو أي مسؤول حكومي (والذي يشمل أي موظف أو مسؤول في أي سلطة حكومية أو كيان حكومي أو قطاع حكومي أو منظمة دولية عامة أو حزب سياسي؛ أو أي مرشح لمنصب سياسي) لغرض التأثير بشكل غير لائق على أفعاله أو قراراته. سيتخذ المُورّد الإجراءات المناسبة للتأكد من أن أي شخص يمثله أو يتصرف بموجب تعليماته أو تحت سيطرته ("وكلاء المُورّد") سيمتثل أيضًا لهذا القسم.

1.3 حظر العمولات. لن يتم توزيع أي جزء من مدفوعات أي مبالغ مستحقة بموجب هذه الاتفاقية إلى JCI أو الشركات التابعة لها أو العملاء أو أي من موظفيها أو أفراد أسرهم.

1.4 لا تضارب في المصالح. باستثناء ما تم الإفصاح عنه كتابيًا إلى JCI (في رد على استبيان أو غير ذلك)، يقر المُورّد بأنه ليس لديه أي سبب للاعتقاد بوجود أي تضارب محتمل في المصالح فيما يتعلق بعلاقته مع JCI، مثل أفراد الأسرة الذين يُحتمل أن يستفيدوا من العلاقة التجارية الناشئة بموجب هذه الاتفاقية؛ ولا يكون المُورّد أو أي من وكلائه، أو لديهم أي أفراد من العائلة مسؤولون حكوميون في وضع يسمح لهم بالتأثير على العلاقة التجارية للمُورّد مع JCI. بالإضافة إلى الحقوق الواردة في اتفاقية الخدمات ودون تقييدها، فإن أي خرق للقسم الفرعي يخول شركة Johnson Controls استرداد المدفوعات التي تم دفعها سابقًا إلى المُورّد.

1.5 الدفاتر والسجلات الدقيقة. سيقوم المُورّد بإمساك سجلات ودفاتر كاملة ودقيقة وفقًا لمبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا في نطاق سلطة المُورّد، ويتم تطبيقها باستمرار، ويسجل بشكل صحيح ودقيق جميع المدفوعات التي يقوم بها المُورّد أو وكلاء المُورّد أثناء تنفيذ هذه الاتفاقية أو المتعلقة بها، وأي عمولة أو تعويض أو سداد أو أي مدفوعات أخرى يتم إجراؤها من قِبل JCI أو نيابة عنها إلى المُورّد أو وكلاء المُورّد. سيحتفظ المُورّد بنظام لضوابط المحاسبة الداخلية المصممة بشكل معقول لضمان عدم احتفاظه بحسابات خارج الدفاتر وأن تكون أصوله مستخدمة فقط وفقًا لتوجيهاته الإدارية.

1.6 أخلاقيات العمل. تتمثل سياسة شركة JCI في إجراء الأعمال بشكل قانوني ووفقًا لأعلى المعايير الأخلاقية ومطالبة موردِيها بالحفاظ على معايير مماثلة. عند تقديم السلع والخدمات إلى JCI، يوافق المُورّد وموظفوه على الالتزام بمدونة قواعد السلوك التجاري الأخلاقي التي تلبي أو تفوق معايير سياسات JCI للمُورّدين المنشورة على: http: //www.johnsoncontrols.com/suppliers. يتحمل المُورّد وموظفوه أيضًامسؤولية الإبلاغ عن أية مخاوف تتعلق بهذه السياسات إلى JCI من خلال خدمة الإبلاغ السرية عبر الإنترنت على الموقعwww.JohnsonControlsIntegrityHelpline.com. يمكن للمُورّدين وموظفيهم أيضًا الاتصال بخط Integrity Helpline المجاني الخاص بـ JCI على الرقم 1-800-250-7830. بالنسبة للمكالمات الصادرة من خارج الولايات المتحدة، يمكن العثور على قائمة كاملة بالأرقام المجانية على موقع ويب JCI على:.www.JohnsonControlsIntegrityHelpline.com

1.7 المسؤولية الاجتماعية. يقر المُورّد بأنه قد راجع إجراءات سلامة سلسلة التوريد الخاصة به، وبقبول طلب الشراء من JCI، ويقر المُورّد أنه في البلدان التي يمارس فيها أعماله قد قام بالآتي: (أ) نفذ المُورّد إجراءات لإدارة المواد التي يشتريها، بما في ذلك جميع العمليات المتعلقة بالعمل، لضمان امتثال - جميع المنتجات والخدمات و/أو المواد المدمجة في منتجات وخدمات المُورّد - للقوانين التي تحظر العمل القسري والرق والاتجار بالبشر، (ب) لا يستخدم المُورّد عمالة مؤلفة من أشخاص تقل أعمارهم عن الحد الأدنى لسن العمل، و(ج) يلتزم المُورّد عند تصنيع جميع المنتجات وتقديم الخدمات بسياسات JCI المتاحة على http://www.johnsoncontrols.com/suppliers. يجب على المُورّد نقل هذه الشروط إلى موردِيه.

1.8 الإخطار. المُورّد سيُخطر JCI على الفور إذا (أ) كان لدى المُورّد أو أي من وكلاء المُورّد سبباً للاعتقاد بحدوث انتهاك لأي من الأحكام الواردة في هذا المستند أو من المحتمل حدوثه؛ أو (ب) في حالة نشوء أي تضارب في المصالح بعد توقيع هذه الاتفاقية، بما في ذلك إذا أصبح أي من وكلاء المُورّد أو أفراد عائلاتهم مسؤولًا حكوميًا أو مرشح عن حزب سياسي في وضع يسمح له بالتأثير على العلاقة التجارية للمُورّد مع JCI. سيرسل المُورّد جميع هذه الإخطارات إلى JCI على النحو المنصوص عليه في هذه الاتفاقية أو بيان العمل المعمول به، أو إلى أي مكان آخر قد تعينه JCI كتابيًا.

1.9 شهادة الامتثال. سيقدم المُورّد - متى وبحسب ما تطلبه JCI من وقت لآخر - شهادة مكتوبة إلى JCI بالشكل والمضمون المُرضيين لـ JCI بأن المُورّد يمتثل للأحكام المنصوص عليها في هذه العريضة. سيطلب المُورّد من موردِيه تقديم مثل هذه الشهادة بناءً على طلب من JCI.

1.10 حظر تقديم مدفوعات لأنشطة غير لائقة. لن يُطلب من JCI تحت أي ظرف من الظروف اتخاذ أي إجراء أو سداد أي مدفوعات تعتقد JCI، بحسن نية، أنها ستؤدي إلى دفع أو إجبار الشركات التابعة لها على خرق أي قوانين لمكافحة الفساد (تشمل قوانين مكافحة الفساد، بشكل جماعي، قانون منع الممارسات الأجنبية الفاسدة للولايات المتحدة، والقوانين بموجب اتفاقية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمكافحة الرشوة والقوانين المحلية لمكافحة الفساد). إذا اعتقدت JCI في أي وقت، بحسن نية، أن انتهاكًا لأي من الإقرارات والضمانات الواردة في هذا القسم قد حدث أو قد يحدث، فيجوز لـ JCI، إلى الحد الذي يسمح به القانون، حجب أي عمولة أو تعويض أو عِوض أو غير ذلك من أشكال السداد حتى الوقت الذي تتلقى فيه JCI تأكيدًا يرضيها بشكل معقول بعدم حدوث أي خرق أو أنه لن يحدث. لن تكون JCI مسؤولة أمام المُورّد عن أي مطالبة أو خسائر أو أضرار من أي نوع تتعلق بقرار JCI بحجب أي عمولة أو تعويض أو سداد أو أي مدفوعات أخرى بموجب هذا الشرط.

1.11 حقوق المراجعة والتدقيق. إذا اعتقدت JCI في أي وقت، بحسن نية، بما في ذلك نتيجة ادعاء عام أو حكومي محل ثقة، أن المُورّد قد انتهك الضمانات أو الإقرارات أو الاتفاقيات الواردة في هذا المستند، فسيكون لدى JCI الحق في تدقيق دفاتر المُورّد والسجلات ذات الصلة على الخدمات المقدمة بموجب هذه الاتفاقية من أجل التحقق من امتثال المُورّد لأحكام هذه العريضة. سيتم إجراء التدقيق من قبل أفراد تختارهم JCI. ومع ذلك، بناءً على طلب المُورّد، ستختار JCI وفقًا لتقديرها الخاص طرفًا ثالثًا مستقلًا لإجراء تدقيق من أجل الإقرار لـ JCI بعدم حدوث أي خرق أو أنه لن سيحدث. سيتعاون المُورّد بشكل كامل في أي تدقيق يتم إجراؤه بواسطة JCI أو بالنيابة عنها. يجب على المُورّد فرض متطلبات مماثلة على مورديه والتي يحق لـ JCI فرضها بناءً على اعتقاد مشابه بأن موردي المُورّد قد انتهكوا الضمانات أو الإقرارات أو الاتفاقيات الملزمة لهم بموجب هذه العريضة.

1.12 حقوق الفسخ. قد يشكل أي خرق للضمانات أو الإقرارات أو الاتفاقيات الواردة في هذه العريضة أسبابًا للفسخ الفوري لهذه الاتفاقية من جانب JCI. في حالة الفسخ بسبب أي خرق من هذا القبيل، لن تكون هناك عمولة أو تعويض أو سداد أو مدفوعات أخرى مستحقة للمُورّد. يتعين على المُورّد تعويض وحماية JCI ضد أي إجراءات أو مطالبات قانونية أو مطالب أو إجراءات أو خسائر أو أضرار أو تكاليف أو نفقات أو التزامات أخرى مهما كانت طبيعتها ناتجة عن خرق المُورّد للإقرارات والضمانات والاتفاقيات الواردة في هذه العريضة.

1.13 مكافحة الاحتكار والمنافسة العادلة. تلتزم JCI بموجب القانون وسياسة الشركة بالامتثال الصارم لقوانين ولوائح مكافحة الاحتكار والمنافسة العادلة المعمول بها في البلدان التي تمارس فيها JCI أعمالها. يوافق المُورّد على الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية لمكافحة الاحتكار والمنافسة العادلة في الولايات القضائية والبلدان التي يعمل بها.

1.14 JCI كمراقب للبيانات. ستقوم JCI بجمع ومعالجة ونقل بيانات شخصية معينة للمورد وموظفيه ذوي الصلة بعلاقة العمل بينها وبين المورد، (على سبيل المثال، الأسماء وعناوين البريد الإلكتروني وأرقام الهواتف) كمراقب بيانات ووفقًا لإشعار خصوصية JCI الوارد على https:/ /www.johnsoncontrols.com/privacy. يقبل المُورّد إشعار الخصوصية الخاص بـ JCI، ويوافق المُورّد على هذا الجمع والمعالجة والتحويل بالقدر الذي تكون فيه الموافقة مطلوبة بشكل صارم بموجب القانون المعمول به. وبقدر ما تكون الموافقة على هذا الجمع والمعالجة والنقل من قبل JCI مطلوبة بشكل إلزامي من موظفي المُورّد بموجب القانون المعمول به، يتعهد المُورّد، ويقر بحصول هذه الموافقة.

1.15 المُورّد كمعالج للبيانات. عندما يؤدي المُورّد دور معالج بيانات لـ JCI، يجب على المُورّد الالتزام بالشروط العالمية لـ JCI الخاصة بمعالجة البيانات الشخصية والمتاحة للتحميل من هنا. إضافةً إلى ذلك، وحيثما ينطبق ذلك على العلاقة بين الطرفين، يشهد المُورّد بأنه يتفهم التزاماته بموجب قانون خصوصية المستهلك في كاليفورنيا باعتباره مُورّدًا لـ JCI، ويوافق على أنه لن يقوم بما يلي: بيع المعلومات الشخصية؛ الاحتفاظ بالمعلومات الشخصية أو الإفصاح عنها أو استخدامها (على النحو المحدد في قانون خصوصية المستهلك في كاليفورنيا) لأي غرض بخلاف توفير الخدمات وأي تسليمات بموجب "بيان العمل" إلى JCI على النحو المنصوص عليه في هذا الاتفاق؛ أو الاحتفاظ بالبيانات الشخصية أو استخدامها خارج علاقة العمل المباشرة هذه بين المُورّد وJCI. وبناءً على طلب JCI، يحذف المُورّد من سجلاته أي بيانات شخصية قدمتها JCI أو جمعها المُورّد نيابة عن JCI.

1.16 أمن البيانات. يتعين على المُورّد اتخاذ جميع التدابير القانونية والتنظيمية والفنية المناسبة لحماية البيانات الشخصية والمعلومات السرية ("البيانات السرية") من المعالجة غير القانونية وغير المصرح بها. يحافظ المُورّد على معايير تشغيل وإجراءات أمان معقولة، ويبذل قصارى جهده لتأمين البيانات السرية من خلال اتخاذ تدابير أمنية مناسبة مُنظمة ماديًا وفنيًا وموضحة بشكل كبير في **اتفاق الوصول إلى البيانات** المتاح للتحميل من **هنا**.يجب على البائع إكمال استبيان أمن المعلومات المكتوب للمشتري على الفور وبدقة فيما يتعلق بأي شبكة أو تطبيق أو نظام أو جهاز يمكن للبائع استخدامه للوصول إلى البيانات السرية، إذا طلب المشتري ذلك في أي وقت خلال مدة هذا الاتفاق. سيقدم البائع أي مساعدة وتعاون إضافيين قد يطلبهما المشتري بشكل معقول أثناء أي تقييم لعمليات البائع في نطاق حماية البيانات السرية، بما في ذلك تزويد المشتري بوصول معقول إلى الموظفين والمعلومات والوثائق وبرامج التطبيقات. يتعين على البائع إخطار المشتري على الفور، وخلال مدة لا تتجاوز ثماني وأربعين (48) ساعة، في حال علم البائع أو كان لديه سبب للاعتقاد بأن أي شخص أو كيان قد خرق التدابير الأمنية للبائع، أو حصل على وصول غير مصرح به إلى البيانات السرية (" خرق أمن المعلومات"). عند أي اكتشاف من هذا القبيل، يقوم البائع (أ) بالتحقيق في خرق أمن المعلومات وإصلاح آثاره والتخفيف من حدته، و(ب) تزويد المشتري بتأكيدات مُرضية للمشتري بشكل معقول بأن هذا الخرق لأمن المعلومات لن يتكرر. إذا قرر المشتري أن الإشعارات (سواء باسم المشتري أو البائع) أو التدابير الإصلاحية الأخرى (بما في ذلك الإشعار وخدمات مراقبة الائتمان والتأمين ضد الاحتيال) مضمونة بعد خرق أمني، فسيتولى البائع، بناءً على طلب المشتري وعلى حساب البائع ونفقاته، الإجراءات الإصلاحية المذكورة أعلاه. بعد حدوث خرق لأمن المعلومات، يحتفظ المشتري بالحق في إجراء اختبار الاختراق على أنظمة البائع المستخدمة للوصول إلى البيانات السرية، أو أنظمة البائع المستخدمة للاتصال بأنظمة المشتري الداخلية. يجوز للمشتري (أو طرف ثالث مستقل مقيّم خاص بالمشتري وليس منافسًا للبائع) بموجب إشعار معقول، بالتنسيق مع البائع، إجراء اختبار اختراق أو أي تقييم أمني آخر على أنظمة البائع المستخدمة للوصول إلى البيانات السرية. يتعامل المشتري مع المعلومات التي يتم الكشف عنها المتعلقة باختبار الاختراق على أنها بيانات سرية للبائع.

1.17 النقل الإلزامي للشروط والمتطلبات. يجب على المُورّد أن يدفع باتجاه امتثال المقاولين من الباطن والمُورّدين الخارجيين للمتطلبات السابقة.